الدكتور محمد العروصي
أستاذ التعليم العالي كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية جامعة مولاي إسماعيل بمكناس

جامعة مولاي إسماعيل
UNIVERSITE MOULAY ISMAIL
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

الوسيط في شرح القانون الجنائي المغربي

الجزء الأول : القانون الجنائي العام

الكتاب الأول : مدخل للقانون الجنائي وللجريمة

الطبعة الأولى
2025

فهرس الكتاب

مقدمة		1-4
الفصل الأول	: مدخل تمهيدي للقانون الجنائي	5
الفرع الأول	**: ماهية القانون الجنائي وتأصيله**	5
المبحث الأول	**: ماهية القانون الجنائي**	6
المطلب الأول	: مدلول القانون الجنائي وخصائصه	6
أولا	: مدلول القانون الجنائي	6
ثانيا	: خصائص القانون الجنائي	8
المطلب الثاني	: أهداف القانون الجنائي ومصادره	11
أولا	: أهداف القانون الجنائي	11
ثانيا	: مصادر القانون الجنائي	13
أ	**: المصادر الدولية للقانون الجنائي**	13
ب	**: المصادر الوطنية للقانون الجنائي**	15
المبحث الثاني	**: التأصيل التاريخي والفلسفي للقانون الجنائي**	17
المطلب الأول	: تحديد مرحلة نشأة القانون الجنائي	17
أولا	: المرحلة قبل العلمية للقانون الجنائي	17
أ	**: وضعية القانون الجنائي في العصور القديمة**	18
ب	**: وضعية القانون الجنائي إثر ونشوء الدولة**	21
ثانيا	: المرحلة العلمية للقانون الجنائي	23
أ	**: المدرسة التقليدية أو الكلاسيكية**	23
ب	**: المدرسة التوفيقية**	26
ت	**: المدرسة الوضعية**	28
ث	**: المدارس الوسطية**	31
خ	**: مدرسة الدفاع الاجتماعي**	33
المطلب الثاني	: النظام الجنائي في الشريعة الإسلامية والقانون الجنائي المغربي	36
أولا	: النظام الجنائي في الشريعة الإسلامية	37
أ	**: مبادئ التجريم والعقاب في الشريعة الإسلامية**	37
ب	**: قواعد تقرير المسؤولية الجنائية في الشريعة الإسلامية**	42
ثانيا	: نشأة القانون الجنائي في المغرب	43
أ	**: وضعية القانون الجنائي قبل الحماية**	44
ب	**: وضعية القانون الجنائي في عهد الحماية**	45
ت	**: وضعية القانون الجنائي بعد الاستقلال**	46
الفرع الثاني	**: طبيعة الصلة بين القانون الجنائي بغيره من العلوم**	48
المبحث الأول	**: طبيعة الصلة بين القانون الجنائي بالعلوم الإنسانية والقانونية**	48
المطلب الأول	: طبيعة صلة القانون الجنائي بالعلوم الإنسانية عامة	48
أولا	: صلة القانون الجنائي بالفلسفة	49

ثانيا	: صلة القانون الجنائي بالأخلاق	49
ثالثا	: صلة القانون الجنائي بالدين	52
المطلب الثاني	: صلة القانون الجنائي بالعلوم القانونية خاصة	53
أولا	: مظاهر صلة القانون الجنائي بالعلوم القانونية	53
أ	**: مظاهر صلة القانون الجنائي ببعض فروع القانون العام**	53
1	: صلة القانون الجنائي بالقانون الدستوري	54
2	: صلة القانون الجنائي بالقانون الإداري	55
3	: صلة القانون الجنائي بالقانون الدولي العام	56
ب	**: مظاهر صلة القانون الجنائي ببعض فروع القانون الخاص**	57
1	: صلة القانون الجنائي ببعض قوانين الموضوع	57
2	: صلة القانون الجنائي بقانون الشكل	60
ثانيا	: تحديد طبيعة الصلة بين القانون الجنائي والعلوم القانونية	64
أ	**: الاختلاف حول وضعية القانون الجنائي ضمن النظام القانوني**	64
ب	**: الاختلاف حول وضعية القانون ضمن فروع القانون**	66
المبحث الثاني	**: صلة القانون الجنائي بالعلوم الجنائية المساعدة له**	68
المطلب الأول	: صلة القانون الجنائي بالعلوم الموجهة	68
أولا	: صلة القانون الجنائي بعلم الإجرام	68
ثانيا	: صلة القانون الجنائي بعلم العقاب	70
ثالثا	: صلة القانون الجنائي بعلم السياسة الجنائية	71
المطلب الثاني	: صلة القانون الجنائي بعلوم الأدلة الجنائية	75
أولا	: صلة القانون الجنائي بعلم القياس البشري	75
ثانيا	: صلة القانون الجنائي بعلم البصمات	76
ثالثا	: صلة القانون الجنائي بعلم الطب الجنائي	77
رابعا	: صلة القانون الجنائي بعلم البحث والتحقيق الجنائي	78
الفصل الثاني	**: النظرية العامة للجريمة**	79
الفرع الأول	**: محددات عامة للجريمة**	79
المبحث الأول	**: ماهية الجريمة**	80
المطلب الأول	: مفهوم الجريمة وخصائصها	80
أولا	: مفهوم الجريمة	80
ثانيا	: خصائص الجريمة	82
المطلب الثاني	: تمييز الجريمة الجنائية عن إحدى الصور المشابهة بها	83
أولا	: تمييز الجريمة الجنائية عن الإخلالات التأديبية	83
ثانيا	: تمييز الجريمة الجنائية عن الإخلالات المدنية	85
المبحث الثاني	**: تقسيم الجرائم**	87
المطلب الأول	: تقسيم الجرائم بالنظر لطبيعتها	87
أولا	: الجرائم العادية والجرائم السياسية	87
أ	**: معيار التفرقة بين الجرائم العادية والجرائم السياسية**	87
ب	**: مكامن التفرقة بين الجرائم العادية والجرائم السياسية**	91
ثانيا	: الجرائم العادية والجرائم العسكرية	92

أ	: معيار التمييز بين الجريمة العادية والجريمة العسكرية	92
ب	: أهمية التمييز بين الجرائم العادية والجرائم العسكرية	94
المطلب الثاني	: تقسيم الجرائم بالنظر لأركانها	95
أولا	: تقسيم الجرائم من خلال الركن القانوني	96
أ	: أساس التقسيم القانوني للجرائم	96
ب	: نتائج التقسيم القانوني للجرائم	98
ثانيا	: تقسيم الجرائم من خلال الركن المادي	100
أ	: الجرائم الإيجابية والجرائم السلبية	100
ب	: الجرائم الشكلية والجرائم المادية	101
ت	: الجرائم البسيطة والجريمة الاعتيادية	102
ث	: الجريمة المتتابعة الأفعال والجريمة المركبة	106
ث	: الجرائم المتلبس بها والجرائم غير المتلبس بها	109
ثالثا	: تقسيم الجرائم من خلال الركن المعنوي	110
أ	: الجرائم العمدية والجرائم غير العمدية	110
ب	: الجرائم الوقتية والجرائم المستمرة	111
1	: معيار التفرقة بين الجرائم الوقتية والجرائم المستمرة	111
2	: نتائج تقسيم الجرائم إلى فورية ومستمرة	113
الفرع الثاني	: محددات خاصة بالجريمة	115
المبحث الأول	: تحديد الأركان المشكلة للجريمة	116
المطلب الأول	: الركن القانوني للجريمة	117
أولا	: خضوع الفعل لنص التجريم	118
أ	: قاعدة شرعية التجريم والعقاب	118
1	: ظهور قاعدة شرعية التحرم والعقاب وتحديد مفهومها	118
1.1	: ظهور قاعدة التحرم والعقاب	118
2.1	: مفهوم قاعدة شرعية التحرم والعقاب	122
2	: أهمية قاعدة شرعية التحرم والعقاب وتقييمها	123
1.2	: أهمية قاعدة شرعية التحرم والعقاب	123
2.2	: تقييم قاعدة شرعية التحرم والعقاب	124
3	: النتائج المترتبة عن تقرير قاعدة شرعية التحرم والعقاب	127
1.3	: تحديد مصادر قاعدة شرعية التحرم والعقاب	127
2.3	: صفات شرعية التحرم والعقاب	128
3.3	: تفسير النصوص الجنائية	129
1.3.3	: أنواع تفسير النصوص الجنائية	130
2.3.3	: قواعد تفسير النصوص الجنائية	131
ب	: نطاق تطبيق النصوص الجنائية	133
1	: نطاق تطبيق النصوص الجنائية من حيث الزمان	134
1.1	: ماهية قاعدة عدم رجعية النص الجنائي	134
2.1	: الاستثناءات الواردة على قاعدة عدم رجعية النص الجنائي	135
1.2.1	: تطبيق مبدأ الرجعية على القواعد الجنائية الموضوعية	136

1.1.2.1	: وضعية النصوص المفسرة	136
2.1.2.1	: تحديد القانون الأفيد للظنين	137
3.1.2.1	: وضعية التدابير الوقائية	142
1.2.2	: تطبيق قواعد الشكل بأثر فوري	144
2	: نطاق تطبيق النصوص الجنائية من حيث المكان	145
1.2	: مبدأ إقليمية النص الجنائي	145
2.2	: مبدأ شخصية النص الجنائي	147
3.2	: مبدأ عينية النص الجنائي	148
4.2	: مبدأ عالمية النص الجنائي	150
ثانيا	**عدم خضوع الفعل لسبب من أسباب التبرير**	151
أ	**: أسباب التبرير المنصوص عليها في ف124من ق ج**	152
1	: واجب القانون وأمر السلطة الشرعية	152
1.1	: المقصود بواجب القانون وأمر السلطة الشرعية	152
2.1	: مدى استلزام اجتماع واجب القانون وأمر السلطة الشرعية	154
1.2.1	: حالة اجتماع واجب القانون مع أمر السلطة الشرعية	154
2.2.1	: حالة وجود واجب القانون دون أمر السلطة الشرعية	155
3.2.1	: حالة أمر السلطة الشرعية دون واجب القانون	156
2	: حالتي الضرورة والإكراه	158
1.2	: حالة الضرورة	158
1.1.2	: ماهية حالة الضرورة	159
1.1.1.2	: مفهوم حالة الضرورة	159
2.1.1.2	: الطبيعة القانونية لحالة الضرورة	161
3.1.1.2	: التكييف القانوني لحالة الضرورة	163
2.1.2	: شروط حالة الضرورة وآثارها	164
1.2.1.2	: شروط حالة الضرورة	165
1.1.2.1.2	: شروط الخطر	165
2.1.2.1.2	: شروط فعل الضرورة	169
2.2.1.2	: آثار حالة الضرورة	171
2.2	: حالة الإكراه	172
1.2.2	: حالة الإكراه المادي	173
1.1.2.2	: بيان مفهوم الإكراه المادي ومصادره	173
2.1.2.2	: تحديد شروط الإكراه المادي	176
2.2.2	: حالة الإكراه المعنوي	177
3	: حالة الدفاع الشرعي	179
1.3	: مفهوم حالة الدفاع الشرعي وتأصيلها	180
1.1.3	: مفهوم حالة الدفاع الشرعي	180
2.1.3	: التأصيل التاريخي لحالات الدفاع الشرعي	181
2.3	: أساس حالات الدفاع الشرعي وصورها	183
1.2.3	: أساس حالات الدفاع الشرعي	183
2.2.3	: صور حالات الدفاع الشرعي	185
1.2.2.3	: الحالة العامة للدفاع الشرعي	185

1.1.2.2.3	: شروط فعل الاعتداء	185
2.1.2.2.3	: شروط فعل الدفاع	190
2.2.2.3	: الحالات الخاصة أو الممتازة للدفاع الشرعي	193
3.3	: إثبات حالات الدفاع الشرعي وتحديد آثارها	194
1.3.3	: إثبات حالات الدفاع الشرعي	194
2.3.3	: آثار حالات الدفاع الشرعي	196
ب	**: أسباب التبرير التي لم ينص عليها الفصل124ق ج**	197
1	: أسباب التبرير المترتبة عن استعمال حق	198
1.1	: شروط استعمال الحق	198
2.1	: بعض تطبيقات استعمال الحق	200
1.2.1	: حق التأديب	200
1.1.2.1	: حق تأديب الأولاد	200
2.1.2.1	: حق تأديب الزوجة	201
2.2.1	: حق ممارسة الألعاب الرياضية	202
3.2.1	: حق ممارسة المهنة الطبية	203
2	: مدى اعتبار رضاء الضحية سببا للتبرير	204
1	: عدم الاعتداد برضاء الضحية	204
2	: الاعتداد برضاء المجني عليه استثناء	205
المطلب الثاني	: الركن المادي للجريمة	206
أولا	: الركن المادي في الجريمة التامة	207
أ	**: السلوك الإجرامي**	207
1	: مفهوم السلوك الإجرامي	207
2	: صور السلوك الإجرامي	209
1.2	: السلوك الإجرامي الإيجابي	209
2.2	: السلوك الإجرامي السلبي	210
3.2	: السلوك الإيجابي بالامتناع	211
ب	**: النتيجة الإجرامية**	213
ت	**: العلاقة السببية**	214
ثانيا	: الركن المادي في الجريمة غير التامة	219
أ	**: عناصر المحاولة**	219
1	: عنصر البدء في التنفيذ	220
2	: عنصر انعدام العدول الإرادي	223
ب	**: صور المحاولة**	226
1	: المحاولة في صورة الجريمة الموقوفة	227
2	: المحاولة في صورة الجريمة الخائبة	227
3	: المحاولة في صورة الجريمة المستحيلة	228
ت	**: العقاب على المحاولة**	229
1	: موقف الفقه من العقاب على المحاولة	229
2	: موقف المشرع المغربي من العقاب على المحاولة	233
المطلب الثالث	: الركن المعنوي للجريمة	235

أولا	القصد الجنائي	235
أ	**مفهوم القصد الجنائي وعناصره**	236
1	مفهوم القصد الجنائي	236
2	عناصر القصد الجنائي	238
1.2	عنصر العلم بالواقعة الإجرامية	238
1.1.2	الإحاطة بالجريمة واقعيا	238
2.1.2	الإحاطة بالجريمة قانونا	240
2.2	عنصر الإرادة في الواقعة الإجرامية	242
ب	**صور القصد الجنائي وإثباته**	243
1	بعض صور القصد الجنائي	244
1.1	القصد الجنائي العام والقصد الجنائي الخاص	244
2.1	القصد المباشر والقصد غير المباشر	245
3.1	القصد المحدد والقصد غير المحدد	247
4.1	القصد البسيط والقصد المشدد	248
2	إثبات القصد الجنائي	249
ثانيا	الخطأ الجنائي	250
أ	**محددات عامة للخطأ الجنائي**	250
1	مفهوم الخطأ الجنائي	251
2	خصائص الخطأ الجنائي	252
3	عناصر الخطأ الجنائي	253
ب	**محددات خاصة للخطأ الجنائي**	256
1	صور الخطأ الجنائي	257
2	أنواع الخطأ الجنائي	260
1.2	الخطأ الجسيم والخطأ اليسير	260
2.2	الخطأ الجنائي والخطأ المدني	262
3	إثبات الخطأ الجنائي	264
المبحث الثاني	**تحديد المسؤولية الجنائية**	265
المطلب الأول	مفهوم المسؤولية الجنائية وشروطها	265
أولا	مفهوم المسؤولية الجنائية	265
ثانيا	أساس المسؤولية الجنائية	267
المطلب الثاني	شروط المسؤولية الجنائية ونطاقها	269
أولا	شروط المسؤولية الجنائية	269
ثانيا	نطاق المسؤولية الجنائية	271
أ	**نطاق المسؤولية الجنائية من حيث الجرائم**	272
ب	**نطاق المسؤولية الجنائية من حيث أشخاصها**	272
1	المسؤولية الجنائية للأشخاص الطبيعية	273
1.1	الفاعل الأصلي	273
2.1	المساهمة الجنائية	274
3.1	المشاركة الجنائية	278
1.3.1	ماهية المشاركة الجنائية	278

1.1.3.1	: مفهوم المشارك جنائيا	278
2.1.3.1	: الطبيعة القانونية للمشاركة الجنائية	280
3.1.3.1	: صور المشاركة الجنائية	283
2.3.1	: العقاب على المشاركة الجنائية	289
1.2.3.1	: أساس العقاب على المشاركة الجنائية	289
2.2.3.1	: شروط العقاب على المشاركة	292
3.2.3.1	: العقاب المقرر للمشارك في القانون الجنائي المغربي	293
4.1	: الفاعل المعنوي	295
1.4.1	: مفهوم الفاعل المعنوي	296
2.4.1	: أساس عقاب الفاعل المعنوي	297
3.4.1	: شروط عقاب الفاعل المعنوي	298
2	: المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية	299
1.2	: مفهوم الشخص المعنوي وتطوره	299
1.1.2	: مفهوم الشخص المعنوي	300
2.1.2	: التطور التاريخي للشخص المعنوي	301
2.2	: موقف الفقه من إثارة المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي	303
3.2	: شروط وأنواع عقاب الشخص المعنوي	305

انتهى الكتاب الأول من الوسيط في شرح القانون الجنائي العام المغربي
بحمد الله وبركاته

الدكتور محمد العروصي

أستاذ التعليم العالي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة مولاي إسماعيل بمكناس

و نشرت للمؤلف عدة مقالات قانونية إلى جانب الإصدارات التالية

135 DH

مطبعة الأمنية - الرباط - 2025